التطور الحديث للقانون الإداري في ظل نظام الحكومة الالكترونية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

الباحث/ ناجح أحمد عبد الوهاب

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ محمود عاطف البنا	مشرفاً ورئيساً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة	
الأستاذ الدكتور/ أنور احمد رسلان	عضواً
أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة- سابقا	
الأستاذ المستشار الدكتور/ محمد ماهر أبو العينين	عضواً
نائب رئيس مجلس الدولة	

٢٠١١

Cairo University
Faculty of law

The modern development of the administrative law according to the electronic government

Ph. D. Thesis
Prepared by:
Nageh Ahmed Abdel Wahab

The discussion committee consists of :

Prof. Dr. Mahmoud Atef El Bana Puplic law professor, Faculty of law, Cairo University	President
Prof. Dr. Anwar Ahmed Raslan Puplic law professor, Faculty of law, Cairo University	Member
Prof. Dr. Mohamed Maher Abu Al Eneen Vice president of the State Council	Member

2011

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

صدق الله العظيم

سورة النمل : الآية (١٩)

إهـداء

إلى من أوصاني بهم ربي

(أبي وأمي) اللذين غرسا فى نفسي الصبر وحب العلم ....

أطال الله عمريهما ، وأسبغ عليهما ثوبا الصحة والعافية.

إلى من جعلها الله سكنا لي

زوجتي..... عرفانا وتقديراً

إلى زينة الحياة الدنيا

فلذات كبدي - أحمد، محمد، عبد الله،

ياسمين.

أنبتهم الله نباتاً حسناً.

إلي من سره اهتداء طالب علم إلي ضالته

أهدي هذا البحث

تقدير وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين سيدنا محمد ،صلي الله عليه وعلي اله وأصحابه الطيبين الطاهرين ،

يقول رسول الله ﷺ «من أوتى معروفا فيذكره، فمن ذكره فقد شكره، ومن كتمه فقد كفره».وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال :قال رسول الله صلي الله عليه وسلم (..... ومن صنع إليكم معروفا فكافؤه،فان لم تجدوا ما تكافؤنه فادعوا له حتي ترو أنكم قد كافأتموه)

وعملاً بهذا الهدى النبوي والأدب الرفيع، أسجل عظيم التقدير وأسمى آيات الشكر والعرفان لأستاذي العالم الجليل والفقيه الدستوري الأستاذ الدكتور **محمود عاطف البنا** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة والذى تخرجت على يديه أجيال كثيرة من العلماء، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة وتبنى موضوعها منذ البداية، فقد أحسن توجيهى وأسدى إلى نصائح غالية أرجو أن أكون قد نفذتها وسرت على منوالها، فلولاه بعد الله ما ظهر هذا العمل إلى النور فقد أفادني بعلمه الوافر، وما توانى فى دفعى للعمل بجد واجتهاد برفق ورعاية وحزم مع خلق كريم... فلا يسعنى إلا أن أسأل الله أن يجزيه على ما قدم وبذل من وقت وجهد خير الجزاء.

كما يسعدنى أن أقدم عظيم شكرى وعميق تقديرى وعرفاني الى السيد الاستاذ الدكتور/**انور رسلان** أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة سابقا- لتفضل سيادته بالمشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة إذ لا ريب أن توجيهات سيادته ستكون هداية إلى الرشاد، ونبراساً أترسم على ضوئه خطاى.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان لأستاذي الفاضل الجليل السيد الأستاذ المستشار الدكتور/ **محمد ماهر أبو العينين** نائب رئيس مجلس الدولة لتفضل سيادته بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة حتي أنهل من علمه الفيَّاض وأتغيا بفكر سيادته المتجدد خاصة وله من المؤلفات الكثير والكثير والتى كانت لى نعم المعين خاصة في مجال عملي، ونبراساً أضاء لى الطريق فجزاه الله عنى كل خير.

والشكر والتقدير موصول لكل من يسر لى إنجاز هذه الرسالة بأن وقف بجانبى أو شد من أزرى أو مد لى يد المساعدة والعون.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام علي خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلي الله عليه وعلي اله وصحبه أجمعين وبعد.

لقد كان من اثر التطور الهائل في مجال التقدم الالكتروني وظهور أجهزة الحاسوب وشبكات الانترنت إحداث تغيرات جوهرية في كافة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة والتي بدأت تعتمد على وسائل التقدم الحديث في أدائها لواجباتها العامة مما ترتب عليه خروجها من نطاق أساليبها التقليدية في أدائها لمهامها العامة إلى نطاق العصر الحديث ولغة التكنولوجيا واستخدام الحاسوب وربطه بشبكات داخلية وخارجية متصلة مع بعضها البعض، بأن أصبحت الدولة تمارس وظائفها ومهامها العامة من خلال الحاسوب وشبكاته ووسائل الاتصال الحديثة التي بمقتضاها تؤدي الدولة وظائفها وخدماتها العامة بعيدا عن الأساليب والوسائل التقليدية والروتينية في العمل الوظيفي ،الأمر الذي أنعكس علي النظام الوظيفي للدولة وبدت قواعد ها متأثرة إلى حد بعيد بوسائل التقدم الالكتروني والتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات.

أصبحت الحكومة الإلكترونية حقيقة واقعة في كثير من الدول، وإن لم تكتمل صورتها النهائية بعد، نظراً لحاجتها لجهود مضنية، وأجهزة متطورة، وأنظمة ذكية، بصفة مستمرة.وإرادة سياسية، كما أنها تسير في طريق جديد غير مأهول، ولكنه ملئ بالآمال والطموحات التي لا تقف عند حد، ولا يستطيع أن يتوقع مصيرها النهائي أحد وقد ساهم التقدم العلمي السريع في شتى المجالات إلى استفادة الدولة من تقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، في أدائها لأعمالها المختلفة بأسلوب حديث اتصف بالإدارة الالكترونية أو الحكومة الالكترونية والتي تستخدمها الدولة ممثلة في دوائرها ووزاراتها المختلفة من أجل تقديم الخدمات العامة للمواطنين أو الاتصال وتبادل المعلومات والمراسلات مع بعضها البعض أو تنظيم البريد والمراسلات بين دوائرها المختلفة وداخل الهيئة الواحدة، بما يتجاوز به الأداء التقليدي للإعمال الوظيفية.

ولقد لعب التطور الالكتروني دوراً مهماً في مجال العمل الإداري - شأنه في ذلك شأن المجالات الأخرى- باختصاره المسافات، وإفساح المجال أمام المعرفة بالمعلومات على أساس من الدقة والسرعة البالغتين وفي انجاز المهام وتخفيف العبء عن الإدارة وتسهيل الرقابة وتقليص إجراءات العمل، بأن أصبح أكثر دقة وأوفر كمية ونوعية للمستفيدين والعاملين خدمة للمصلحة العامة

ومما لاشك فيه أن وسائل التقنية الحديثة تعد أحد الأدوات الرئيسية التي أثرت في العمل الوظيفي بشكل عام وعلي كافة مستوياته سواء كهيئات أو موظفين أو أساليب عمل،

أهمية الموضوع

لم يعد أمام أي دولة تريد أن تواكب العصر ولا تتخلف عن الركب خيار سوى الاتجاه نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية. والدولة التي تفكر في تجاهل الإنترنت في مجال الاتصالات تشبه تلك التي تفكر في رفض الوسائل الحديثة في المواصلات، وهو أمر لم يعد ممكناً أو متصورا إلا بالدخول إلي هذا العصر مسلحين بشتي العلوم اللازمة له لمواكبة التقدم الهائل لدى الدول الرائدة في هذا المجال حتي نلحق بركبهم ،

وفي مجال القانون الإداري فان المرافق العامة التي تقوم علي أداء خدماتها للمنتفعين بها يتعين أن تواكب هذا التطور عن طريق إعادة النظر في طرق إدارتها وكذلك طبيعة الموظف العام في هذا العصر الجديد إذ يتعين إعادة النظر فيها من حيث التعيين والترقية والندب وكذلك التعليم الالكتروني. ويتعين أن يشعر المواطنين والمستثمرين وشركات قطاع الأعمال التي تتعامل مع الجهات الحكومية بهذا التطور،حيث تهدف عملية التطوير بشكل رئيسي إلى تقديم الخدمات المرفقية للمواطن فى زمن قياسي وبأقل جهد ممكن وبمستويات الكفاءة العالمية.

ومن هذا المنطلق فقد خطت الدولة خطوات لا بأس بها فى مجال تقديم الخدمات المرفقية بنظام الحكومة الالكترونية للمواطنين، آخذة فى اعتبارها تشريعات بعض الدول العربية التى طبقت - وبشكل شبه متكامل -

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
مقدمـــــة	٥
خطة البحث	٩
الباب التمهيدى	
القانون الإدارى واستقلاله وصلته بالقوانين الأخرى	
الفصل الأول : صلة القانون الإدارى ببعض القوانين وخصائصه ونشأته	١١
المبحث الأول : صلة القانون الإدارى ببعض القوانين	١١
المطلب الأول : القانون الإدارى والقانون الدستورى	١١
المطلب الثانى : القانون الإدارى وعلم الإدارة العامة	١٧
المطلب الثالث : نشأة القانون الإدارى	٢٢
الفرع الأول : مجلس الدولة المصرى فى العصر الحديث	٢٢
الفرع الثانى : مجلس الدولة منذ سنة ١٩٤٦ حتى صـــدور دســـتور سنة ١٩٧١	٢٦
الفرع الثالث : مجلس الدولة منذ دستور ١٩٧١ حتى الآن	٣١
المبحث الثانى : خصائص القانون الإدارى	٣٧
المطلب الأول : حداثة نشأة القانون الإدارى	٣٧
المطلب الثانى : مرونة القانون الإدارى وسرعة تطوره	٤٠
المطلب الثالث : عدم تقنين القانون الإدارى	٤٤
المطلب الرابع : القانون الإدارى قضائى النشأة	٤٦
الفصل الثانى : مصادر القانون الإدارى	٤٩
المبحث الأول : التشريع المكتوب	٥١
المطلب الأول : التشريع الدستورى والعادى	٥١
المبحث الثانى : العرف	٦٠
المطلب الأول : أركان العرف	٦١
المطلب الثانى : شروط وأهمية العرف	٦٢
المبحث الثالث : المبادىء القانونية وقواعد العدالة والفقه	٦٦
المطلب الأول : القضاء والمبادىء القانونية العامة	٧٠

المطلب الثانى : الفقـــه..... ٧٥

القسم الأول
النظام القانونى للحكومة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم..... ٧٥

الباب الأول
تعريف الحكومة الإلكترونية ومميزاتها

الفصل الأول : تعريف الحكومة الإلكترونية..... ٨٣
المبحث الأول : تعريف الحكومة فى القانون الدستورى..... ٨٤
المبحث الثانى : تعريف الحكومة الإلكترونية..... ٩٠
المطلب الأول : تعريف فقه القانون العام للحكومة الإلكترونية.... ٩٢
المطلب الثانى : تعريف الحكومة الإلكترونية لدى المتخصصين فى مجال المعلوماتية..... ٩٣
المطلب الثالث : الحكومة الإلكترونية فى بعض القوانين الخاصة بالمعاملات الإلكترونية..... ٩٩
المبحث الثالث : يفضل مصطلح الإدارة العامة الإلكترونية بدلاً من الحكومة الإلكترونية..... ١٠٤
الفصل الثانى : أهداف الحكومة الإلكترونية..... ١١١
المبحث الأول : تحسين مستوى الأداء..... ١١١
المطلب الأول : التزامات الحكومة نحو تفعيل الإدارة الإلكترونية... ١١٢
المطلب الثانى : تفعيل التعاملات الحكومية الكترونيا..... ١١٤
الفرع الأول : التعاملات بين الجهات الحكومية والهيئات والأفراد فى ظل نظام الحكومة الإلكترونية..... ١١٥
الفرع الثاني: الحكومة الاليكترونية وإجراء المعاملات بين الجهات الحكومية..... ١٢٠
المبحث الثانى: تحقيق الشفافية فى التعاملات الحكومية..... ١٢١
المطلب الأول: مبدأ الشفافية والأساس التشريعى له..... ١٢٢
الفرع الأول : الشفافية في بعض إعلانات الحقوق والمواثيق الدولة. ١٢٤
الفرع الثاني: مبدأ الشفافية في مصر..... ١٢٨
المطلب الثانى: القضاء على بيروقراطية العمل الإدارى..... ١٣١
الفصل الثالث: عيوب ومميزات الحكومة (الادارة) الاليكترونية.... ١٣٥
المبحث الأول: عيوب وسلبيات الادارة الاليكترونية..... ١٣٥

المبحث الثاني: مزايا تطبيق نظام الحكومة الاليكترونية..... ١٤٠

الباب الثاني

بناء الحكومة الالكترونية

الفصل الاول: البنية التحتية اللازمة لبناء الحكومة الالكترونية. ١٤٧

المبحث الاول: متطلبات ومستلزمات بناء الحكومة الاليكترونية... ١٤٧

المطلب الاول: انشاء البيئة الاساسية الفنية ومحو : الامية الاليكترونية..... ١٤٩

المطلب الثاني: الاصلاح الاداري..... ١٥٢

المطلب الثالث: الاصلاح التشريعي..... ١٥٥

المبحث الثاني: عقبات ومعوقات بناء وتطبيق الحكومة الاليكترونية. ١٥٨

المطلب الاول: المعوقات المتعلقة بالنواحي الفنية والتكنولوجية... ١٥٩

المطلب الثاني: المعوقات الاجتماعية والقانونية..... ١٦١

المطلب الثالث: معوقات ادارة الموارد البشرية..... ١٦٣

المبحث الثالث: العنصر البشرى ودوره فى بناء الحكومة الإلكترونية ١٦٨

المطلب الاول: البعد الاداري للنظام الوظيفي الالكتروني..... ١٦٩

المطلب الثاني: اتمته الموظف الكترونيا..... ١٧٠

المطلب الثالث: اتمته الانظمه في الحكومه الاليكترونيه..... ١٧٤

المطلب الرابع: الارشيف الالكتروني..... ١٧٧

الفصل الثاني: المسئولية الادارية والتاديبية الناتجة عن سوء تطبيق نظام الحكومة الالكترونية..... ١٨٣

المبحث الاول: المسئولية الادارية في ظل تطبيق الادارة الالكترونية. ١٨٤

المطلب الاول: مسئولية الإدارة عن مخاطر تطبيق نظام الحكومة الالكترونية..... ١٨٦

المطلب الثاني: مدى مسئولية الإدارة عن مخاطر تطبيق نظام الحكومة الالكترونية..... ١٨٧

المطلب الثالث: شروط المسئولية الادارية..... ١٩٥

المبحث الثاني: المسئولية التأديبية واركانها..... ١٩٨

المطلب الاول: تعريف المسئولية التأديبية..... ١٩٨

الفرع الاول: تعريف المسئولية التاديبية لدي فقهاء القانون العام.. ١٩٩

الفرع الثاني: تعريف القضاء الاداري للمسئولية التاديبية..... ٢٠٢

الفرع الثالث: مجال المسئولية التاديبية..... ٢٠٦
المطلب الثاني: اركان المسئولية التأديبية..... ٢٠٧
المبحث الثالث: المسؤولية القانونية المترتبة عن مخالفة النظام الوظيفي الالكتروني..... ٢١٢
المطلب الاول: مخاطر الاخذ بالنظام الوظيفي الالكتروني ومسئولية الموظف العام..... ٢١٢
المطلب الثاني: المخالفات التأديبية ذات الطابع الالكتروني وخصائصها..... ٢١٥
ثانياً : خصائص المخالفة التأديبية ذات الطابع الإلكترونى وصورها.
المطلب الثالث: المسؤولية المدنية والجنائية للموظف عن مخالفات النظام الوظيفي الالكتروني..... ٢١٩
المطلب الرابع: الاسباب الموجبة لتخفيف او درء المسئولية التأديبية ٢٢٢

القسم الثانى

تطبيقات الحكومة الالكترونية

تمهيد وتقسيم..... ٢٢٩

الباب الأول

النشاط الاداري والحكومة الالكترونية

الفصل الأول: اثر تطبيق نظام الحكومة الالكترونية في التعليم.. ٢٣٣
المبحث الأول: التعليم عن طريق كلية افتراضية أو مدرسة الكترونية ٢٣٤
المطلب الاول: أهداف التعليم عن طريق الوسائل الحديثة..... ٢٣٥
المطلب الثانى: مقومات وخطة الدراسة الإلكترونية..... ٢٣٧
المبحث الثانى: التعليم عن طريق البريد الالكترونى..... ٢٤٠
المطلب الاول: التعليم بواسطة البريد الالكتروني..... ٢٤٠
المطلب الثانى: استخدام القوائم البريدية فى التعليم..... ٢٤٢
الفصل الثانى: أثر تطبيق الحكومة الالكترونية علي الوظيفة العام. ٢٤٥
تمهيد..... ٢٤٥
المبحث الأول: تطبيق نظام الحكومة الالكترونية وأثره في مجال الوظيفة العامة وواجبات الدولة..... ٢٤٧
المطلب الأول: أثر الإدارة الإلكترونية على الموظف العام فى الحكومة الإلكترونية..... ٢٤٨

الفرع الأول: الحضور والانصراف للموظف العام..... ٢٤٩
الفرع الثانى: ترقية الموظف الالكترونى..... ٢٥٢
المطلب الثانى: أثر التقدم الإلكترونى فى واجبات الدولة ووظائفها.. ٢٥٤
المبحث الثاني: تاثير تطبيق نظام الادارة الالكترونية علي واجبات الموظف العام..... ٢٥٧
المطلب الاول: تاثير الادارة الالكترونية في واجبات الموظف التقليدية ٢٦١
المطلب الثاني: تاثيرالادارة الالكترونية في واجبات الموظف غير التقليدية..... ٢٦٢
الفرع الاول: اليسر والسهولة في بعض الواجبات الوظيفية..... ٢٦٣
الفرع الثاني: التشديد في بعض الواجبات الوظيفية..... ٢٦٤
المطلب الثالث: استحداث التزامات جديدة على الموظف العام..... ٢٦٦
المبحث الثالث: الاثار المترتبة علي تطبيق نظام الحكومة الالكترونية ٢٦٩
المطلب الأول: الآثار المباشرة لتطبيق نظام الحكومة الالكترونية.. ٢٧٠
المطلب الثاني: الأثار غير المباشرة لتطبيق نظام الادارة الالكترونية. ٢٧٢
المطلب الثالث: معوقات الأخذ بالنظام الوظيفى الإلكترونى..... ٢٧٥
الفصل الثالث: تسيير المرافق العامة في ظل نظام الحكومة الالكترونية..... ٢٧٧
المبحث الاول: المرافق العامة وطرق ادارته..... ٢٧٧
المطلب الاول: تعريف المرافق العامة..... ٢٧٥
المطلب الثاني: طرق اداة المرافق العامة..... ٢٨٢
المبحث الثاني: مبدأ المساواه بين المنتفعين في ظل تطبيق نظام الحكومه الالكترونيه..... ٢٨٦
تمهيد وتقسيم..... ٢٨٦
المطلب الاول: مبدأ المساواه بخدمات المرافق العامة..... ٢٨٧
المطلب الثاني: كيفية المساواة بين المنتفعين بخدمات المرافق العامة الالكترونية..... ٢٨٩
المطلب الثالث : حياد المرافق العامة (الشفافية الادارية)..... ٢٩٣
الفرع الاول: فكرة الرقابة علي عمل الادارة والحكومة الالكترونية. ٢٩٣
الفرع الثاني: مدى تحقيق فكرة شفافية الادارة العامة الالكترونية.. ٢٩٥
المطلب الرابع : مواجهة التخلف الالكتروني..... ٢٩٩
المبحث الثالث : الحكومة الالكترونية ومبدأ دوام سير المرافق العامة ٣٠١

المطلب الاول: تحريم الاضراب ٣٠٢
المطلب الثاني: تنظيم استقاله الموظفين العموميين ٣٠٥
المطلب الثالث: الموظف الفعلي ٣٠٩
المبحث الرابع: مبدا قابلية المرفق العام للتغيير والادارة الالكترونية. ٣١٢

الباب الثانى

العقود الإدارية الإلكترونية

الفصل الأول : المرحلة السابقة علي إبرام العقد الإداري ٣١٣
المبحث الأول: الوقوف علي الاحتياجات ووضع المواصفات الفنية.. ٣١٨
المطلب الأول: تحديد الاحتياجات ٣١٩
المطلب الثانى: وضع مواصفات فنية واختيار طريقة الطرح ٣٢٢
المبحث الثاني: مرحلة اختيار المتعاقد والترسية على أقل العطاءات. ٣٢٥
المطلب الأول: الإعلان عن العملية ٣٢٦
المطلب الثاني: تقديم العطاءات وفحصها فنيا ٣٢٩
المطلب الثالث: فحص العطاءات ماليا وترتيبها واتخاذ قرار بشأنها. ٣٣٤
الفصل الثاني: العقد الإداري الاليكتروني وما هيته ٣٤٥
تمهيد ٣٤٥
المبحث الأول: إبرام وصياغة العقد الإدارى اليكترونيا ٣٤٨
المطلب الأول: ماهية العقد الإدارى ٣٤٩
الفرع الاول:عقود الإدارة المدنية ٣٥٣
الفرع الثاني : عقود الإدارة الإدارية " العقود الإدارية " ٣٥٥
المطلب الثاني: العقد الإدارى الاليكتروني ٣٥٧
المبحث الثاني: مدى جواز التعاقد الكترونيا عبر إلا نترنت ٣٦٢
المطلب الأول: تكوين العقد بطريقة إليكترونية ٣٦٤
المطلب الثانى: مدى جواز التعاقد الإلكترونى ٣٦٦
المطلب الثانى: الشكل والعقد الإلكترونى ٣٧١
الفصل الثالث: التوقيع الإلكترونى على العقود الإدارية وحجيتها في الإثبات ٣٧٧
تمهيد وتقسيم ٣٧٧
المبحث الأول: مدلول التوقيع الإللكترونى ٣٨٠
المطلب الأول: المقصودبالتوقيع التقليدي وأشكاله وخصائصه ٣٨٠

المطلب الثاني: المقصود بالتوقيع الإلكتروني في التشريعات وخصائصه..... ٣٨٢
المبحث الثاني: صور التوقيع الإلكتروني تشفير البيانات المرسلة.. ٣٩١
المطلب الاول: صور التوقيع الإلكتروني..... ٣٩٢
النوع الأول: التوقيع الرقمي..... ٣٩٢
النوع الثاني: التوقيع بالقلم الالكتروني..... ٣٩٧
النوع الثالث: التوقيع بواسطة البطاقة الممغنطة والرقم السري.. ٣٩٨
النوع الرابع (التوقيع البيومترى Biometric Signature)... ٤٠٠
النوع الخامس: تحويل التوقيع اليدوي إلى توقيع الكتروني..... ٤٠٢
المطلب الثاني: طرق تشفير التوقيع الإلكتروني..... ٤٠٣
المطلب الثالث: مقارنة التوقيع الإلكتروني بالتوقيع الكتابى..... ٤٠٤
المبحث الثالث: شهادات التوقيع الإلكتروني وشروطها وسلطة التصديق عليها..... ٤٠٦
المطلب الأول: تعريف شهادات التصديق الإلكتروني و أنواعها ٤٠٨
المطلب الثاني: شروط منح تراخيص مزاولة نشاط إصدار شهادات التصديق الرقمي أو الإلكتروني والخدمات المتعلقة به... ٤١٨
المطلب الثالث: سلطة التصديق الإلكتروني العليا علي التراخيص في الدولة..... ٤٢٦
المبحث الرابع : التوقيع الإلكتروني والمحررات الإلكترونية وحجيتها فى الإثبات..... ٤٢٩
المطلب الاول: حجية التوقيع الإلكتروني والمحرر الإلكتروني في الإثبات..... ٤٣٠
الفرع الأول : وفق قواعد الأونسترال والقانون النموذجى الجديد للتوقيع الإلكتروني..... ٤٣٠
الفرع الثاني: حجية الكتابة الإلكترونية و التوقيع والمحرر الإلكتروني في الإثبات وفق القانون المصرى..... ٤٤١
المطلب الثاني: متطلبات حجية الكتابة الإلكترونية والتوقيع والمحررالإلكتروني في الإثبات..... ٤٤٥
المطلب الثالث: نطاق حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات..... ٤٤٨
(اولاً) : موقف التشريعات العربية إزاء نطاق جحية التوقيع الإلكتروني في الإثبات..... ٤٤٩

(ثانياً): موقف القانون المصري إزاء..... ٤٥٣

الباب الثالث

تجربة الحكومة الالكترونية في بعض الدول

الفصل الأول: تجربة الحكومة الإلكترونية فى مصر..... ٤٥٥
المبحث الأول:مراحل تطبيق الإدارة الالكترونية في مصر..... ٤٥٧
المطلب الأول: دراسة تطبيقية للإدارة الالكترونية فى مصر..... ٤٥٧
المطلب الثاني: طريق الحكومة المصرية إلي التطوير..... ٤٦٠
المبحث الثاني: الخدمات المقدمة للجمهور وكيفية الحصول عليها. ٤٦٢
الفصل الثانى: تطبيقات الحكومة الإلكترونية فى بعض الدول..... ٤٦٧
المبحث الأول: تجربة بعض الدول العربية..... ٤٦٧
المطلب الاول: دراسة تطبيقية للإدارة الالكترونية فى حكومة دبي الالكترونية..... ٤٦٧
المطلب الثاني: تجربة الادارة الالكترونية في مملكة البحرين.... ٤٧٢
ثانيا: التطبيق العملي للحكومة الالكترونية ومركز البحرين عالميا والجوائز التي حصلت عليها..... ٤٧٧
المبحث الثانى: تجربة الحكومة الالكترونية في بعض الدول الأجنبية. ٤٨٥
المطلب الأول: تجربة الحكومة الالكترونية فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهولندا..... ٤٨٥
المطلب الثانى: تجربة الحكومة الالكترونية فى انجلترا..... ٤٩٠
الخاتمة..... ٧٩٧
المراجع..... ٥٠١
الفهرس..... ٥٢٦

مستخلص الرسالة

تناولت الرسالة التعريف بالحكومة الإلكترونية، وهل هى إدارة إلكترونية أم حكومة إلكترونية، كما تناولت الدراسة التطور الحديث للقانون الإدارى وخاصة نشاط الإدارة وكيفية إدارة المرافق العامة فى ظل نظام الحكومة أو الإدارة الإلكترونية، وكذلك ما طرأ على الوظيفة العامة بصفة عامة والموظف العام من وجود واجبات جديدة وغياب واجبات كانت ملزمة للموظف العام، كما تناولت الرسالة مسئولية الموظف العام والمرفق العام سواء عن استخدام الإدارة الإلكترونية.

تم تناولت العقد الإدارى الإلكترونى مرحلة ما قبل العقد وانعقاد العقد بطريقة إلكترونية، ثم التوقيع الإلكترونى على العقد الإدارى وصوره وأشكاله وشهادات التصديق الإلكتروني، وموقف التشريعات العربية وبعض التشريعات الأجنبية من ذلك.

ثم أخيراً تناولت تجربة الحكومة الإلكترونية فى مصر وبعض الدول العربية والأجنبية حيث استعرضت هذه التجربة فى كل من دبى ومملكة البحرين كمثال للدول العربية، وانجلترا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية كمثال من الدول الأجنبية.

واختتمت الرسالة ببعض التوصيات، مجملها ضرورة تفعيل الإدارة الإلكترونية وتهيئة المناخ الإدارى والتشريعى والتقنى والأخذ بتجارب الدول الأخرى ومحو الأمية الإلكترونية وأن يكون ذلك جميعه رغبة سياسية جادة نحو التحول من الإدارة التقليدية إلى الإلكترونية للقضاء على الفساد والرشوة الإدارية والمحسوبية حيث يكون عمل الجهاز الإدارى للدولة فى ضوء من الشفافية المطلقة.

الكلمات الدالة :

القانون العام – العقد الإلكترونى – التشريعات الأجنبية – الموظف العام

Sumerry

The second section declares identities the electronic contract and the possibilities to contract electronically, to form the contract electronically and its characteristics. The third section deals with the electronic signature, its definition, its forms and its weights in evidence.

The third chapter deals with the electronic government in Egypt and other states. It is divided into two sections; the first one deals with the electronic government in Egypt and its stages. The second section deals with this experience and its application in some other states i.e. Dubai and Bahrain, England, Canada and United States of America. At last, the researcher has come to some recommendations.

Key words :

Electronic government – government corruption – public administration – public utility.